نشأة صناعة تكرير النفط في العراق وتطورها حتى عام ١٩٩٠

ا.م.د. فراقد داود سلمان الشلال
مركز دراسات البصرة والخليج العربي

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/٣/١
تاريخ القبول: ٢٠٢١/٤/٦

الملخص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الصناعة النفطية والتي تُعد واحدة من أهم الفعاليات الاقتصادية الاساسية في البناء الاقتصادي للدول، حيث تمثل حلقة وصل بين المنتج الخام والناتج النهائي، والتي يتم من خلالها معالجة النفط وتحويله الى منتجات صالحة للاستخدام النهائي. وفي العراق عُدت صناعة تكرير النفط العصب الأساس لاقتصاده منذ نشوء أول المصافي النفطية فيه عام ١٩٢٧ ولحين اندلاع الحرب العراقية الايرانية في ٤ ايلول عام ١٩٨٠، ورغم جميع المعوقات السياسية والاقتصادية التي مرت بها هذه الصناعة الا انها تمكنت من تخطيها لتكون رافداً مهما من روافد ميزانية الحكومة العراقية خلال مدة البحث.

الكلمات المفتاحية (نفط العراق، تكرير النفط، المصافي النفطية)

The emergence and development of the oil refining industry in Iraq until 1990

Assist Prof Dr. Faraqd Dawood S. Alshalal
Center of Basrah Studies and Arabic Gulf

Abstract

The research aims to shed light on the oil industry, which is one of the most important basic economic actors in the economic construction of countries, as it represents a link between the crude product and the final product, through which oil is processed and converted into products suitable for final use. In Iraq, the oil refining industry has been the mainstay of its economy since the establishment of the first oil refineries in it in 1927 and until the outbreak of the lraqi-lraniya War in September 1980, and despite all the political and economic obstacles that this industry went through, it was able to overcome it to be an important tributary of the Iraqi government's budget. During the research period.

المقدمة

يُعد النفط من اكثر الثروات الطبيعية قيمة لكونه يشكل الشريان الحيوي للصناعات العسكرية والاقتصادية على حد سواء، لذلك اصبح من السلع الاستراتيجية الهامة للعراق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمتلك العراق ثالث اكبر احتياطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية، فقد عرفه العراقيون القدماء واستخدموه في البناء وطلاء الزوارق والانارة وصناعة وسائل النقل، ومع تطور اهمية النفط عالميا اصبح هو القوة المحركة على الدوام للاهتمام الاستراتيجي من قبل الدول العالمية الكبرى لذلك رضخ العراق تحت وطأة الامتيازات الاجنبية منذ عشرينات القرن الماضي الى ان جاء قرار الحكومة العراقية بتأميم النفط العراقي عام ١٩٧٢والذي يعنى به: نقل ملكية ثروة طبيعية تقوم باستثمارها جهة اجنبية وفق عقود امتياز الى الدولة القائمة على ارضها ملكية الامتياز، ان زيادة انتاج المصافي العراقية ومن مختلف المنتجات النفطية شجع على تصدير بعض هذه المنتجات الى خارج العراق مما ساعد على تنويع الصادرات العراقية وزيادة القيمة الى الدخل القومي العراقي. الا ان الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) حالت دون استمرار تطوير صناعة تصفية النفط في العراق وذلك بسبب الدمار والخراب الذي طال اغلب المنشآت النفطية وبالأخص في المنطقة الجنوبية، وخلال حرب الخليج الثانية(١٩٩٠-١٩٩١) تلكأت اغلب المشاريع النفطية اثر هذه الحرب التي استمرت تقريبا عام واحد فضلا عن فرض الولايات المتحدة الامريكية عقوبات اقتصادية على العراق بعد انتهاء هذه الحرب والتي دمرت اغلب البنى التحتية النفطية.

اهمية البحث: تتأتى أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على المسار التاريخي لنشأة صناعة تكرير النفط في العراق والذي يعود بالأساس الى حنكة سياسي القرن الماضي في استثمار الثروات النفطية العراقية الهائلة.

اقسام البحث: يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث واستنتاجات وقائمة هوامش تطرقنا في المبحث الاول الى النفط في العراق منذ الاكتشاف الى التأميم، فيما خصصنا المبحث الثاني الى اهمية صناعة تكرير النفط العراقي، وبحثنا في المبحث الثالث عن نشأة المصافي النفطية في العراق حتى عام ١٩٩١.

منهجية البحث: للإحاطة بموضوع الدراسة اتبعنا المنهج التاريخي للوصول الى ادق الاستنتاجات.

المبحث الاول: نشأة المصافي العراقية

يعود تاريخ استثمار الثروة النفطية في العراق الى توقيع الحكومة العراقية لاتفاقية الامتياز الاولى مع شركة نفط العراق التركية وذلك في ١٤/اذار١٩٢٥ ولمدة خمس وسبعين عاماً مقابل اربع شلنات من الذهب لكل طن من النفط الخام.[١] ولقد مثل العراق في التوقيع على هذه الاتفاقية مزاحم الباجة جي[٢] وزير المواصلات والاشغال، في حين مثل كيلينغ شركة النفط التركية(TPC) ، وكان هدف الحكومة العراقية من الاسراع في توقيع الامتياز هو تقرير مصير الموصل على اساس ان منح الامتياز يؤيد موقف العراق امام الاتراك في المطالبة بهذه الولاية[٣] ولقد سعت المعارضة العراقية الى مواجهة ذلك الامتياز بالرفض القاطع وبرزت لهذه الاتفاقية اثاراً سياسية عديدة من بينها تقديم وزير المعارف رشيد عالي الكيلاني ووزير العدلية محمد رضا الشبيبي، استقالتهما لانهما شعرا ان مقدرات البلاد الاقتصادية باتت في ايدي الشركات الاجنبية الاحتكارية كما طالبت الصحف العراقية بضرورة موافقة المجلس النيابي عليه قبل البت به.[٤]

وشهدت سنة ١٩٢٧ نشاط استكشافي كبير اذ تم في نيسان من العام نفسه البدء في حفر تركيب بلخانة الواقع بالقرب من مدينة طوزخرماتو جنوب كركوك ولكن الحفر توقف قبل الوصول الى المكامن النفطية، وفي مايس تم الحفر في تركيب خشم الاحمر وانجابة الواقعين في الجزء الاوسط من جبل حمرين ولكن الحفر توقف ايضاً بسبب العثور على غاز ذي ضغط عالي قبل الوصول الى المكامن النفطية وفي يوم١٤ تشرين الاول ١٩٢٧ تم اكتشاف حقول بابا كركر شمال لواء كركوك وعد اعظم اكتشاف في تلك الفترة في الشرق الاوسط واهم حدث نفطي في تاريخ العراق، لكن لم يباشر بإنتاج النفط بشكل تجاري منها الا في عام ١٩٣٤ بعد حصول الاتفاق على مد خط انبوب(كركوك–حيفا) وخط انبوب(كركوك–طرابلس).[٥]

اولا: مصفى الوند

قامت شركة نفط خانقين المحدودة بإنشاء اول المصافي النفطية في العراق بتاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٢٧، وبطاقة انتاجية وصلت الى(٤٢٥٠برميل/يوم) ،واطلق على هذا المصفى اسم مصفى الوند، نسبة الى نهر الوند الواقع عليه، وكان الهدف الاساس من انشائه هو تأمين احتياجات القوات البريطانية من مختلف المنتجات. ونتيجة لفيض البنزين عن حاجة الاستهلاك المحلي وتوفره في مصفى الدورة فيعاد البنزين المنتج في مصفى الوند الى الخزانات النفطية الباطنية في حقل النفطخانة بسبب عدم الاستفادة منه[٦] ويحتوي مصفى الوند على وحدتي تكرير ومعمل لإنتاج حامض الكبريتيك بطاقة انتاجية قدرها سبعة اطنان

يومياً تستهلك لأغراض التصفية في المصفى وبقية المصافي الاخرى فضلا عن وحدة لمعالجة النفط الابيض بالحامض بسعة ٢٢١١برميل/يوم. ينتج مصفى الوند كافة المشتقات النفطية عدا البنزين اذ لا يمكن الاستفادة منه لانخفاض درجة الاوكتين فيه ولعدم وجود وحدات لتحسينه لذا يجري ضخه الى الحقل ثانية.[٧] ولقد استمرت عمليات الحفر الاستكشافي حتى سنة ١٩٣٨ثم توقفت لمدة عشرة سنوات بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية عام١٩٣٩ ثم أخذ الاستكشاف منحى جديداً اذ ابتدأ في المنطقة الجنوبية باستعمال المسح الجيولوجي لأول مرة في سنة ١٩٤٨ في البصرة اذ تم اكتشاف حقلي الزبير ونهر عمر في سنة ١٩٥٣.[٨]وبعد عشر سنوات اضافت الشركة السالفة الذكر وحدة انتاجية اخرى للمصفى حيث أصبحت طاقته الانتاجية(١٣٢٥٠برميل/يوم).[٩]

وقد بلغ الانتاج الفعلي لهذا المصفى عام١٩٥١ حوالي(٣٢٠٠ برميل/ يوم). وفي عام١٩٦٦ تم ادارته من قبل مصلحة مصافي النفط، وتكمن أهمية هذا المصفى انه يصدر بعض مشتقاته للدول المجاورة ويزود بالنفط الخام من كركوك الواصل اليه عن طريق أنابيب التصدير.[١٠]

وفي عام ١٩٢٩ ابدل اسم شركة النفط التركية الى شركة نفط العراق(Iraq patrol company)(Icp) ومنحت الشركة الحق المطلق في استثمار كل موارد النفط في الاراضي العراقية الواقعة شرقي نهر دجلة باستثناء ولاية البصرة. وفي عام ١٩٣٨ تم انشاء مصفى ثان في محطة الضخ(k3) في محافظة الانبار وتحديدا في حديثة بطاقة انتاجية وصلت الى حوالي(١٦٠٠٠ برميل يوميا)، وكانت الهدف من انشائه هو تامين احتياجات شركة نفط العراق المحدودة من النفط الاسود وزيت الغاز والنفط الابيض لذلك كان يعمل بخمس طاقته الانتاجية.[١١]

ومن الاحداث التي كان لها اثرا كبير على تطور الصناعة النفطية في العراق هي تأميم صناعة النفط في ايران بموجب قرار رئيس الوزراء محمد مصدق. واتفاق المملكة العربية السعودية مع شركة البترول العربية الامريكية (ارامكو) على تقاسم الارباح مناصفة.[١٢]لذلك رأى عشرون عضواً من نواب مجلس النواب العراقي بتاريخ ٢٥/اذار ١٩٥١ ضرورة تأميم شركات النفط العاملة في العراق بعد ان تمكنت الشركات الاجنبية من الاستفادة من مبدأ مناصفة الارباح ولقد اكدوا على إن التأميم حق طبيعي للأُمم كفلته القوانين الدولية.[١٣] وبعد تأسيس مصلحة مصافي النفط الحكومية اشترت الحكومة العراقية في عام ١٩٥١ مصفى الوند وجميع ما يتعلق به من منشآت شركة نفط الرافدين لتوزيع المنتجات النفطية.[١٤]

وفي ١٨ اذار ١٩٥١قدم محمد صديق شنشل[١٥] امين سر حزب الاستقلال استفسارا ١٩٥١الى رئيس مجلس النواب عما اذا كان في نية الحكومة تأميم مشاريع النفط في العراق. وفي ٢٦ نيسان ١٩٥١ طالب رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبة[١٦] امام مجلس النواب بالتأميم وذلك للأسباب التالية:[١٧]

اولا: امتناع الشركات عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع قدرة الابار الانتاجية.

ثانيا: اوقفت الشركات الاجنبية استخراج النفط بشكل كامل ضمن امتياز شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة.

ثالثاً: رفضت الشركات تسليم حصة العراق على اساس الذهب خلافا لنصوص الامتياز.

رابعاً: ان الشركات امتنعت عن تدريب العراقيين في الخارج على الاعمال الفنية التي تشمل التنقيب والاستخراج.

مما حدا بالحكومة العراقية اجراء مفاوضات مع شركات النفط نتج عنها التوصل الى اتفاقية معدلة صادق عليها البرلمان العراقي في يوم ١٧/ شباط١٩٥٢ وجاءت ابرز بنودها كالتالي[١٨]

١-مشاركة الحكومة العراقية لشركات النفط.

٢-ضمان تسلم الحكومة العراقية نصف الارباح من الانتاج قبل حسم الضرائب الاجنبية.

٣-زيادة الانتاج والتصدير.

وقد اكسبت الحكومة العراقية من جراء اتفاقية مناصفة الارباح منهجا جديدا في التعامل مع الشركات فقد انهت مبدأ العائد المقطوع للطن الواحد، وبدأت باتباع منهج المناصفة وكان الهدف الرئيس من ذلك هو التخفيف عن مساوئ الامتيازات والالتفاف على حركة المطالبة بالتأميم والحد من اندفاع الشركات الامريكية في المنطقة فقد اخذت الشركات الامريكية بتعميم مبدأ مناصفة الارباح في امتيازاتها في الشرق الاوسط وخاضت في سبيل ذلك صراعا مع الشركات البريطانية للاستحواذ على اكبر كمية من احتياطي النفط فقطعت الطريق امام الشركات البريطانية التي ارادت زيادة عوائدها من امتيازاتها في المنطقة.[١٩]

وفي اذار من عام ١٩٥٢ تم استحداث مصلحة مصافي النفط الحكومية ، وبالرغم من شراء الحكومة العراقية لمنشآت مصفى الوند ومنشآت شركة نفط الرافدين فقد استمرت شركة نفط خانقين بتشغيل مصفى الوند وتسويق منتجاته النفطية بعقد خدمة ، الا ان ذلك كان يتم تحت اشراف مصلحة المصافي الجديدة كما اصبحت تلك المصلحة بالإضافة الى ذلك مسؤولة عن الاشراف على العمليات النفطية الخاصة بحقل خانقين لتكتسب بذلك خبرات جديدة في ادارة وتشغيل العمليات النفطية بصورة عامة وعمليات التصفية بصورة خاصة.[٢٠]

ثانيا: مصافي البصرة

اما فيما يخص مصافي البصرة فبعد توفر كميات انتاجية كبيرة من ابار محافظة البصرة وتحديداً من حقل الزبير النفطي حيث بدأ ضخ النفط الخام الى ميناء الفاو، عبر خط انبوب النفط الخام (١٢) عقدة وبطول ٣١كم ، وتم تحميل اول ناقلة بالنفط الخام من رصيف الفاو في كانون الاول من العام نفسه[٢١]بوشر بإنشاء مصفى المفتية في ٨ ايار١٩٥٣ والذي وصلت طاقته الانتاجية الى حوالي(٢٠٠٠ برميل/ يوم) وسبب انشاؤه هو لسد حاجة المنطقة الجنوبية من المشتقات النفطية فضلا عن تجهيز بعض البواخر بالوقود.[٢٢]

ثالثا: مصفى الدورة

اتجهت مصلحة مصافي النفط الحكومية الى انشاء مصاف جديدة للنفط منها مصفى الدورة عام١٩٥٥وكانت المصلحة مسؤولة عن الاشراف على اعمال التخطيط والانشاء والتجهيز، وبالرغم من ان تشغيل المصافي في مراحله الاولى كان يتم بعقد خدمة من قبل احدى الشركات الاجنبية الا ان المهندسين العراقيين الذين التحقوا للعمل في المصافي كانوا كفؤوين واكتسبوا خبرات في تشغيل المصافي بنجاح.[٢٣]ولقد بلغت الطاقة الانتاجية لهذا المصفى حوالي(١٠٩٠٠ برميل/ يوم) ولقد تميز بسعة انتاجية مقارنة مع المصافي العراقية الاخرى، من حيث استخدام التقنيات الحديثة في الانتاج والسيطرة كما تميز بإنتاج نوعيات ذات مواصفات جديدة تلائم المقاييس العالمية المطلوبة حينذاك.[٢٤] ويعد هذا المصفى احدث وأكفأ مصفاة في منطقة الشرق الاوسط. وتمكن هذا المصفى من سد حاجة الاستهلاك المحلي من الزيوت الصناعية والزراعية التي كانت تضاهي بجودتها احسن الزيوت الاجنبية كما تطابق في مواصفاتها ارقى مواصفات التي تشترطها مصانع السيارات والماكنات الكبيرة.[٢٥]

رابعا: مصفى القيارة

كما انشأت مصفى القيارة في محافظة نينوى عام ١٩٥٦ ولقد انشئ لتجهيز العراق بالإسفلت من نفط خام القيارة الثقيل ولكثرة نسبة الكبريت العالي فيه، لذلك فانه لا يصلح لإنتاج باقي المنتجات النفطية وتبلغ طاقة المصفى ٢٠٠٠ برميل/يوم كما ينتج ٦٠،٠٠٠ طن من الاسفلت المختلف النوعيات سنوياً ولقد كان ملحق بالمصفى معمل لإنتاج البراميل ذات السعة ٣٣ غالون ولقد توقف مصفى القيارة عام ١٩٥٨ لقلة الاستهلاك المحلي لهذه المادة ، واعيد تشغيله بعد ثورة ١٩٦٣ نظرا للإقبال الكبير على الاسفلت العراقي في الاسواق العالمية.[٢٦]

لقد تبع توسيع طاقة المصافي القائمة وإنشاء مصافي جديدة تعمل بكفاءة عالية وأصبحت تغطي حاجة السوق المحلية الى إنتاج انواع جديدة كانت تستورد من الخارج فقد أُنشئ اول مصفى للزيوت(الدهون) في الدورة عام١٩٥٧، وبذلك اصبحت الطاقة الانتاجية للمصفى حوالي ٦٠ ألف طن سنويا من الزيوت المحركات السيارات والمكائن الزراعية ومحركات المصانع والمعامل الحكومية فضلا عن انتاج القير في مصفى القيارة.[٢٧]

وفي اطار تطور الطاقة الانتاجية للمصافي العراقية تمكنت الحكومة العراقية من الاستفادة من هذه الزيادة والتي كانت من ابرز نواحيها [٢٨]

١- وفرت هذه المصافي مبالغ مالية ضخمة كانت تُنفق سنوياً في استيراد الزيوت الاجنبية.

٢-أدت هذه المصافي خدمات كثيرة للعراق وللأقطار العربية وذلك بما قدمه من زيوت صناعية ذات نوعية جيدة.

٣-اقام العراق العديد من المشاريع الصناعية والزراعية.

٤-عملت على بناء المدارس والمستشفيات ومراكز التدريب لموظفي شركات النفط والمصافي العراقية.

٥- ازدياد اعداد العمال في الشركات والمصافي النفطية تأسس لعمالها نقابة خاصة بهم تعمل على المطالبة بحقوقهم.

ومن خلال الاستعراض التاريخي لنشأة المصافي العراقية نستنتج ان صناعة تصفية النفط في العراق رغم حداثتها حققت تطورا ملموسا عند مقارنتها بالوضع الذي كانت عليه صناعة التصفية عندما كانت الشركات الاحتكارية النفطية الاجنبية تهيمن على هذه الصناعة.

المبحث الثاني: تطور صناعة تكرير النفط في العراق خلال عقدي الستينات والسبعينات

حملت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وفي اطار موضوع الدراسة عملت على دعوة ممثلي الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق الى طاولة المفاوضات للتباحث حول استثمار النفط العراقي وامام تعنت الشركات لمطاليب الحكومة العراقية سعت الاخيرة الى تشريع قانون عرف باسم قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط وصدر في سنة ١٩٦١ وسمي بقانون رقم (٨٠) ونشر في جريدة الوقائع العراقية، وبموجبه انتزعت الامتيازات وحق التنقيب من شركات النفط وحصرته في مناطق عملها (١,٩٣٧،٧٥٠كم) واصبح الاستثمار بيد الدولة، حيث تم استعادة ٩٥،٥% من مجموع الاراضي المشمولة بالامتيازات النفطية، وبذلك عُد هذا القانون اول تشريع وطني ناجح وجه ضربة موجعة للاحتكارات النفطية العالمية وخطوة اولى نحو تحقيق التأميم الكامل

للنفط العراقي، ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا القانون لاقى ترحيبا كبيرا من قبل منظمة اوبك.[٢٩]

ومن جانب اخر رحب الشعب العراقي والاحزاب السياسية بالقانون السالف الذكر ووصف بانه نصر عظيم على شركات النفط ، ووصف رئيس الوزراء العراقي الاسبق ناجي طالب "**ان قانون ٨٠ ثورة عراقية كتب لها النصر**"[٣٠] وعلى الرغم من النتائج السلبية التي اعقبت صدور هذا القانون بسبب قيام الشركات بتحديد انتاج النفط ضمن الحد الادنى الوارد في التزاماتها الامر الذي ادى الى انخفاض واردات العراق المالية.[٣١]

لذلك بدأ استثمار معظم الحقول الجنوبية ومن بينها ميناء خور العمية النفطي الذي انشئ من قبل الشركة الامريكية(B.R) بعقد مع شركة نفط البصرة ففي اذار من عام ١٩٦٢ تم افتتاح وتشغيل هذا الميناء. ومن بين الاهداف الاخرى للقانون الانف الذكر هو تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية بموجب القانون رقم(١١) لسنة ١٩٦٤ للعمل داخل العراق وخارجه في الصناعات النفطية بمراحلها المختلفة والتي تشمل التحري والتنقيب عن النفط والمواد الهيدرو كاربونية وتخزين وتصفية المواد المذكورة والصناعات المتعلقة بها.[٣٢]

وقد تم تأسيس شركة مصافي الجنوب من خلال انشاء رئاسة مصفى البصرة في نيسان١٩٦٩ والذي يقع في منطقة الشعيبة غرب مدينة البصرة، والذي كان مرتبطا فعليا بالمؤسسة العامة لتصفية النفط وصناعة الغاز الملغاة ، بدأت فكرة انشاء المصفى عام١٩٦٩ وذلك لحاجة العراق الى مصفى اخر في المنطقة الجنوبية لتغطية توزيع المنتجات النفطية المحلية وتصدير الفائض منه الى خارج العراق، ولقد كُلفت الشركة العامة للاستشارات والتخطيط للمشاريع النفطية بوضع الدراسات الاولية من حيث (الموقع الطاقة والامور الفنية) وقد اكملت هذه الدراسات في نهاية عام١٩٦٩ وبعد ان احيل المشروع بشكل مناقصة عالمية اخذت الشركة الجيكية تكنو اكسبورت (tekno export) بتجهيز كافة المواد والاجهزة وتدريب الفنيين العراقيين وعلى هذا الاساس بدأت المباشرة الفعلية في بناء المشروع في النصف الاول من عام ١٩٧٠ واستمر لغاية تموز ١٩٧٣ وبلغت الكلفة الاجمالية لإنشائه حوالي (٢٥) مليون دينار عراقي[٣٣]

وقد بدأ الانتاج في هذا المصفى فعليا في ٧/نيسان١٩٧٤ بوحدة التكرير الاولى وبطاقة بلغت ٧٠٠٠٠برميل/يوم في حين بلغت طاقته الاجمالية ٥،٣ مليون طن في السنة. وكانت المنتجات النفطية التي ينتجها المصفى هي النفط الابيض وزيت الغاز الخفيف والثقيل والبنزين المحُسن والممتاز وزيت الديزل وزيت البواخر، وابرز الوحدات العاملة في هذا المصفى هي وحدة التكرير، ووحدة إعادة التكرير، ووحدة التصفية، وكان المصفى في هذا

العام تحت ادارة صباح عبدالستار طعيمه ويبلغ مجموع الطاقة الانتاجية لهذه الوحدة ٧٠ الف برميل /يوم، النفط الخام المختزل الكمية المنتجة منه ٢٨ الف برميل/يوم، وحدة هدرجة زيت الغاز الخفيف، وحدة الريفورمر وتبلغ طاقة هذه الوحدة ٨ الف برميل.[٣٤]

وبعد ازدياد عدد الابار المكتشفة في العراق وشركات الانتاج والمصافي تشكلت في كانون الثاني من عام ١٩٧٠ اول فرقة زلزالية كثمرة انتاجية للتجربة الوطنية للتنقيب عن النفط وبعدها خطط لزيادة انتاج حقل الرميلة الجنوبي الى مستوى(٨٠ مليون طن) سنويا، وكذلك استثمار حقل الرميلة الشمالي وطنيا من خلال شركة النفط الوطنية العراقية والتي اكملت المرحلة الاولى من خطة انتاج (٥ مليون طن سنويا).[٣٥]

يُعد عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ عامين مأثورين وخالدين في تاريخ العراق اذ تم في ٧ نيسان ١٩٧٢ ولأول مرة تصدير النفط الخام المستثمر وطنيا من قبل شركة النفط الوطنية العراقية الى الاسواق العالمية، كما تم في ١ حزيران عام١٩٧٢ تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة بموجب قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ وبذلك انتهت السيطرة والنهب الاستغلالي للشركات الاجنبية على الثروة النفطية العراقية.[٣٦]

وفي الاول من اذار ١٩٧٣ تم التوقيع على اتفاقية السيادة المطلقة على النفط العراقي بموجب القانون رقم(٢٨) لسنة ١٩٧٣، وفي ٧ تشرين الاول تأميم حصة موبيل أويل ونيوجرسي (new jersey and mobil oil) في وستاندرد أويل (standard oil) وذلك بموجب قانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٣ وبموجب قانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٣تم في ٢١ من تشرين الاول تأميم حصة الشركة الهولندية في البصرة والبالغة ٦٠%.و تأميم حصة امريكا في شركة نفط البصرة، والبالغة ٧٥،٢٣% من اسهمها في٨/ تشرين الاول عام١٩٧٣.[٣٧]

وبذلك اصبحت الشركة مؤممة كليا وادمجت مع شركة النفط الوطنية العراقية في البصرة والتي اصبح اسمها بموجب القانون الجديد المؤسسة العامة لاستخراج النفط والغاز في المنطقة الجنوبية. واصبح (٨٥%) من انتاج النفط العراقي تحت سيطرة الدولة.[٣٨]

وكان وراء نجاح قرار تأميم النفط العراقي عوامل عديدة من اهمها.[٣٩]

اولاً: التدرج المرحلي لعمليات التأميم.

ثانياً: الجزء المهم من العمليات النفطية تقع ضمن الحدود الجغرافية للعراق مما جعل امر التأميم ممكنا.

ثالثاً: امتلاك العراق للثروات الزراعية والصناعية تمكنه من الصمود طويلا امام الضغوط الاقتصادية المتوقعة من قبل الكارتل النفطي في حالة تأميم نفطه.

رابعا: نجاح العراق في تطبيق سياسة الاستثمار المباشر وقيام شركة النفط الوطنية بجميع العمليات النفطية المتكاملة ضمن هذه السياسة كالاستكشاف والبحث والتنقيب والحفر والانتاج والتصنيع والنقل والتوزيع.

وكان الاستهلاك المحلي للنفط ومشتقاته في العراق حوالي٥،٧ مليون طن سنويا عام ١٩٧٣، لذلك قامت مصلحة المصافي في عام ١٩٧٣ بالتعاون مع مصلحة توزيع المنتجات النفطية بنقل البنزين المحُسن اوكتين الى مصفى الوند ومزجه مع البنزين واطئ الاوكتين المعالج في مصفى الوند لإنتاج بنزين عالي الاوكتين وبالمواصفات التسويقية المعتمدة ويسوق هذا البنزين في المناطق الشمالية وهو مشابه تماما لإنتاج مصفى الدورة ويوفر كلفاً عاليةً في نقل البنزين من مصفى الدورة الى المنطقة الشمالية كما كان يحدث سابقاً.(٤٠)

وصلت الطاقة الانتاجية لمصفى الدورة في منتصف عام ١٩٧٤حوالي٤٥٠٠ ويحتوي هذا المصفى على وحدتين لتكرير النفط الخام وينتج زيت الغاز والنفط الابيض والنفط الاسود والبنزين ذات الاوكتين الواطئة الذي يمزج مع البنزين المُحسن في الدورة لتسويقه محلياً. ولقد جاء انشاء مصلحة مصافي النفط الحكومية عام ١٩٥٢ لتتولى ادارة مهام تصفية النفط بدلا من الشركات الاجنبية عاملا مهما لتوسيع المصافي، وذلك بسبب زيادة الطلب على المنتجات النفطية وعدم امكانية المصافي القائمة في العراق آنذاك على سد الحاجة المحلية من المنتجات النفطية المختلفة.(٤١) ويتألف هذا المصفى من وحدة تقطير النفط الخام ووحدة لمعالجة البنزين لغرض ازالة المركبات الكبريتية ووحدة لمعالجة النفط الابيض ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية ومحطة تصفية المياه ومعمل لإنتاج الصفائح والبراميل والعلب والمشتقات النفطية كافة بسعات تتراوح بين ربع غالون واربعين غالون، ويعد مختبر مصفى الدورة من المختبرات الحديثة حينذاك حيث كان معد لإجراء كافة الفحوصات لكافة المشتقات النفطية وتقييمها وكذلك تقييم زيوت المحركات بواسطة مختبر مكائن خاص لهذا الغرض. ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا المصفى يعمل بواسطة نفط الخام الذي ينقل اليه من كركوك عبر انابيب خاصة.(٤٢)

لقد ادى التوسع في اقامة مصانع التكرير والبتروكيماويات في تغيير هيكل الاقتصاد العراقي وتخفيف تبعيته للخارج وهذا يعني زيادة الاهمية النسبية للقطاع الصناعي الذي لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج المحلي خلال المدة (١٩٦٤-١٩٧١)١٠% في حين تراوحت نسبة مساهمة القطاع الاولي (الزراعة والغابات والصيد واستخراج النفط الخام) خلال نفس المدة ما بين ٥،٤٧%-٥،٤٦% علما ان زيادة الاهمية النسبية للقطاع الصناعي لا تتأتى فقط مما ينتج من مصانع التكرير والبتروكيمياويات وانما هذه الصناعات ستعمل على اضافة

قاعدة اساسية للكثير من الصناعات الحديثة مثل صناعة البلاستيك والمطاط الصناعي والاسمدة والمبيدات.[٤٣]

المصفى	مليون طن/سنة
مصفى الدورة	٣،٥٠
مصفى كركوك	١،٠٠
مصفى حديثة	٠،٣٠
مصفى الوند	٠،٦٠
مصفى المفتية	٠،٢٢
مصفى القيارة	٠،١٠
المجموع	٥،٧٢

مجلة النفط والعالم اخبار النفط العدد١٦ اب ١٩٧٤،ص٤٩.

وبالرغم من التطور صناعة النفط في العراق الا ان هناك العديد من العقبات التي عملت على تلكؤ عمل المصافي والتي كان منها:

اولاً: حاجة الصناعات النفطية الى رؤوس اموال ضخمة خاصة اذا ما اريد تنفيذ مشاريع وخطط طموحة لتصنيع النفط الخام خلال وقت قصير ومن المتعارف عليه ان هذه الصناعات تتميز باقتصاديات الحجم الكبير

ثانياً: صغر حجم السوق العراقية بالنسبة للعرض اذا لم يتوفر الطلب الكافي على منتجات المشروع فقد لا تتحقق اية وفورات من اتساع الحجم وذلك لانخفاض مستوى دخل الفرد فضلا عن قلة عدد السكان لذلك كان لابد من الاتجاه الى تصدير الفائض من هذه المنتجات ومع ذلك يمكن التخفيف عن هذه الصعوبة من جلال جملة من الاجراءات من بينها[٤٤]

١-اللجوء الى التكتلات الاقليمية الاقتصادية مثل السوق العربية المشتركة.

٢-محاولة الحصول على معاملة تفضيلية متبادلة من الدول الاجنبية للسلع العراقية المصدرة خاصة وان استيرادات العراق في ازدياد مستمر.

٣- امكانية فرض شروط على الدول المستوردة للنفط العراقي الخام ان تزود العراق بنسبة من المنتجات النفطية والبتروكيمياوية تتناسب مع حجم النفط الخام المستورد.

ثالثا: تحتاج هذه الصناعات ومنها البتروكيماوية للخبرة الفنية لأنها تتميز بسرعة التطور وظهور منتجات حديدة وان العراق يفتقر الى هذه الخبرات وان توفيرها سيتطلب وقت طويل.

رابعاً: عدم وجود منافذ بحرية كافية للعراق قريبة من بعض المناطق المستهلكة للمنتجات المكررة وان هذه المشكلة تنشئ بسبب ارتفاع تكاليف نقل المنتجات والصعوبات الفنية التي تواجه ذلك قياسا بنقل النفط الخام هذا من جهة ومن جهة اخرى المسافة البعيدة التي تفصل بين الحقول الشمالية والموانئ البحرية مما يجعل انشاء مصافي التكرير بالقرب من هذه الحقول لغرض التصدير امراً غير اقتصادياً فضلا عن الصعوبات الفنية التي تواجه نقل المنتجات من هذه المصافي الى موانئ التصدير لذلك لابد من ايجاد موانئ على الساحل الشرقي للبحر المتوسط في لبنان او سوريا لإنشاء المصافي العراقية فيها وتصدير منتجات هذه المصافي الى الاسواق الاوربية بواسطة الناقلات.[٤٥]

وفي ٨/كانون الاول عام١٩٧٥قررت الحكومة العراقي تأميم بقية الحصص الاجنبية في شركة نفط البصرة المحدودة. وقعت وزارة النفط في١٢ ايار ١٩٧٦ عقدا مع شركة الايطالية لإنشاء مشروع مصفى الزيوت في محافظة البصرة ضمن مصفى البصرة وبكلفة تصل الى (٤٠ مليون دينار) ولقد وقع العقد من الجانب العراقي وزير النفط تايه عبدالكريم فيما وقعه من الجانب الايطالي انطوني ريغ وتبلغ طاقة المشروع الانتاجية(١٠٠الف طن) من الزيوت الممزوجة سنويا و٢٠٠ الف طن من الاسفلت سنويًا،[٤٦] وتأتي أهمية هذا المشروع والذي يشمل ايضاً إقامة مشروع سكني متكامل المرافق للعمال قريبة من المصفى لتوفير منتجات الدهون والاسفلت للاستهلاك المحلي المتناسب في العراق وتصدير الفائض في السنوات الاولى من التشغيل. [٤٧]

وفي عام ١٩٧٨ تم بناء مصفى في محافظة السماوة واخر في بيجي وبطاقة (٢٠٠٠٠ برميل/ يوم). وان اسباب زيادة طاقة المصافي تعود لأسباب عديدة منها انشاء مصفى كركوك والبصرة. وزيادة الطلب على البنزين وتحسين طرق المواصلات. زيادة استيراد السيارات، زيادة اعداد السكان. اما زيادة انتاج الكيروسين (النفط الابيض) فتعود الى نفس الاسباب السابقة الا ان نسبة الزيادة فيه كانت اقل من نسبة البنزين والسبب في ذلك يعود الى انتشار استعمال الغاز السائل اما وقود الطائرات فقد ارتفع انتاجه بنسبة كبيرة تصل الى اكثر من ١٥،٢% وسبب هذه الزيادة يعود الى كثرة الطلب على هذا المنتوج نتيجة انشاء مطار بغداد الدولي وتزويد الخطوط الجوية بالطائرات الحديثة وتحسين تقديم الخدمات الى الطائرات التي تمر عبر الاجواء العراقية والتي تزود بالوقود في مطار بغداد الدولي. اما بالنسبة للإسفلت فقد زادت نسبة انتاجه ايضاً، نظرا لقيام مصفى القيارة بإنتاج كميات كبيرة منه لملافاة الطلب الداخلي والخارجي من الدول المجاورة.[٤٨]

ان التطور الاقتصادي والاجتماعي وزيادة عدد السكان وتحسين طرق المواصلات وربط العراق بالسكك الحديدية وبناء المعامل والمصانع التي تعتمد على المنتجات النفطية ، كل ذلك استدعى وضع برنامج شامل لإقامة عدد اخر من المصافي عن طريق تقسيم العراق الى ثلاث مناطق جغرافية لسد الطلب فيها وسد الاكتفاء الذاتي من المنتجات النفطية فضلا عن تخفيف العبئ على المنطقة الوسطى كما ان بناء مصفى في المنطقة الشمالية الشرقية من العراق وهو من الامور الحيوية لسد الطلب في هذه المنطقة بدلا من نقل المنتجات النفطية اليها من المنطقة الوسطى وذلك لما تشهده هذه المنطقة من تقدم عمراني واسع هذا من جانب التوسع الصناعي في داخل العراق،[٤٩]

اما عن سياسة الحكومة العراقية الخارجية في مجال القطاع الصناعي النفطي فقد قامت بعقد عدد من الاتفاقيات مع الدول العربية والافريقية مثل جمهورية اليمن الجنوبية لغرض بناء مصفى ذات طاقة انتاجية واسعة، كما وقع العراق اتفاقية اخرى مع الصومال لغرض بناء مصفى ذا طاقة انتاجية كبيرة فضلا عن تقديم المساعدة والخبرة الفنية لمصر لتوسيع مصفى الاسكندرية في مصر. ان بناء هذه المصافي سوف يزيد من الصادرات العراقية من النفط الخام وتقلل من التصدير من المصفى داخل العراق وسوف يقتصر دور المصافي العراقية لسد الحاجة المحلية والتصدير الى الاقطار العربية المجاورة والتي لا توجد فيها منتجات نفطية تسد الحاجة المحلية مثل الاردن ولبنان وسوريا.[٥٠]

أثمرت الخطط الطموحة التي وضعتها الحكومة العراقية في اواخر السبعينات تطوراً كبيراً في القطاع النفطي وذلك من خلال زيادة الطاقة الانتاجية التي وصلت الى حوالي (٥،٥ مليون برميل يوميا) في عام ١٩٧٩، كما ان وزارة النفط العراقية وضعت خططا لمضاعفة طاقات التصفية وتصنيع الغاز لتجهيز المعامل ومحطات توليد الطاقة الكهربائية بعد اكتشاف حقول مجنون ونهر عمر وغرب القرنة.[٥١]

المبحث الثالث: اثر حربي الخليج الاولى والثانية على المصافي النفطية

تعرضت المصافي العراقية شأنها شأن المنشآت الحيوية في العراق الى الدمار جراء اندلاع الحرب العراقية الايرانية في ٤/ ايلول/١٩٨٠ ، فقد تركزت نشاطات الصناعة النفطية على عمليات الاصلاح وخاصة من قبل المؤسسات التشغيلية وبالرغم من ذلك فأن انشطة الاستكشاف والحفر لم تكن لتتوقف لولا ظهور الشحة في الاموال بعد سنة ١٩٨٣ وبالتالي بدأ السعي وراء الحصول على تمويل اجنبي للمشاريع الكبرى. حيث بدأ العمل بشركة مصافي الشمال والتي اصبحت من اهم الشركات النفطية التي يعتمد عليها في سد حاجة الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية والتي يعتمد عليها بشكل كبير وتصدير الفائض خارج البلاد،

ومن هذه المصافي هو مصفى صلاح الدين الذي تم انشاؤه عام ١٩٨٠.[٥٢] الا ان استمرار الحرب السابقة الذكر لمدة ثمان سنوات عانى خلالها قطاع النفط في العراق من ضغط شديد بين حاجة الدولة للموارد المالية النفطية لتغطية النفقات العسكرية لكونه المصدر الرئيسي للدخل ، وبين تعرضه للضربات العسكرية من قبل الجانب الايراني حيث دمرت مصادر ضخ النفط في الفاو والبصرة وتوقفت عن العمل تماما، وعملت الشركات الاجنبية على انهاء عقودها المبرمة مع الحكومة العراقية لازدياد هاجسها الامني من الحرب فقد تقلصت فرق المسح الزلزالية واصبح الاعتماد على الجهد الوطني الذي اكتسب بلا شك خبرة ومهارة كبيرتين انعكستا في تصاعد الجهد الكبير الذي بذله في اعادة تدوير عمليات الانتاج.[٥٣]

فضلا عن اغلاق الحكومة السورية انبوب النفط المار عبر اراضيها الى بانياس والذي يبلغ طوله (٥٥٥ميل) وبطاقة (٦٥٠ الف برميل/يوم) حيث كان يمثل المنفذ الرئيس لتصدير النفط العراقي المتجه الى البحر المتوسط ومن ثم الى الاسواق الاوربية.[٥٤].الا ان الحكومة العراقية اوعزت لوزارة النفط بتدارك الوضع والاستمرار بإنجاز مشاريع تتعلق بإيجاد منافذ للتصدير تؤمن نقلا مرناً للنفط العراقي مثل توسيع الخط العراقي–التركي والافادة كذلك من الخط العراقي–السعودي الى ميناء ينبع على البحر الاحمر.[٥٥] واستكمال العمل في مشروعي غاز الجنوب وغاز الشمال لاستثمار كميات الغاز المصاحب للنفط فضلاً عن مد شبكة انابيب نقل الغاز السائل والجاف ومشاريع التصفية في مجمع بيجي مع شبكات اخرى لنقل المنتجات النفطية كما تم توسيع طاقة الخط العراقي التركي المار بالأراضي السعودية فضلا عن استمرار فرق المسح الزلزالية والاستكشافية بعمليات تطوير الحقول وغيرها.[٥٦]

وبعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية في ٨/اب/١٩٨٨ بدأت المشاكل الاقتصادية الجديدة تطفو على السطح ومن اهمها زيادة التضخم ، انخفاض عوائد النفط، الديون ،البطالة والفقر، وبالرغم من محاولة الحكومة العراقية تغيير سياستها الاقتصادية واتباع انظمة اقتصادية تتلاءم مع الوضع الاقتصادي المتأزم للبلاد بإدماج الصناعات المدنية والعسكرية الا ان العجز المالي والديون بلغت حوالي(٨٦ مليار دولار)، في حين لم تكن عائدات النفط تتجاوز (١٢–١٤مليار دولار) بسبب انخفاض سعر برميل النفط حيث وصل سعره في منتصف تموز من عام ١٩٨٩ حوالي (١٤ دولار للبرميل).[٥٧]

وفي اب عام ١٩٩٠ اندلعت حرب الخليج الثانية عقب الاجتياح العراقي للكويت وتعرضت المنشآت النفطية بما فيها المصافي الى اضرار جسيمة نتيجة الضربات العسكرية التي وجهتها قوات التحالف الدولي التي شكلها مجلس الامن الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لإخراج القوات العراقية من الكويت، ولقد استهدف القصف الجوي الصهاريج

النفطية الرئيسية وعازلات الغاز ومحطات الضخ الرئيسية وابراج التقطير ووحدات التكسير وخطوط النقل، وبهذه الحالة توقف العديد من المنشآت النفطية عن العمل.[٥٨]سيما المنشآت النفطية في البصرة اذ دمرت كل من مراكز التجميع ومحطات الضغط ونزع الغاز في الرميلة فضلا عن محطات التصدير من ميناء البكر (العميق) وكذلك الخط الاستراتيجي، والمصافي النفطية، الا ان الكوادر العراقية اثبتت مهاراتها العالية من خلال مساهمتها بإعادة اعمار المنشآت المتضررة خلال زمن قياسي.[٥٩]

الخاتمة

تعرف عملية تكرير النفط بانها مجموعة من العمليات الفيزيائية والكيمياوية المعقدة التي يمكن من خلالها معالجة النفط الخام واستخلاص المركبات المتنوعة وتحويلها الى منتجات صالحة للاستهلاك, لذلك عدت صناعة تكرير النفط من اهم الصناعات التحويلية الاساسية والتي تشكلت فيما بعد القاعدة الصناعية التي بنيت دعائمها العديد من الصناعات التحويلية ذات الاحجام الاستثمارية و التشغيلية المختلفة حيث ازداد اعداد المصافي وتضاعف طاقتها الانتاجية بوصفها المصدر الرئيس والحيوي لإنتاج المشتقات النفطية اللازمة لتوليد الطاقة التي تعد المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي في اي بلد. حيث سعت العديد من البلدان الى تأمين احتياجاتها من المنتجات المكررة لاستخدامها كوقود او كسلع وسيطة فضلا عن ذلك تنتج صناعة التكرير منتجات اخرى مثل الشحوم والمذيبات والفحم والاقطاب الكهربائية وانواع اخرى، وتحتل هذه الصناعة اهمية كبيرة في العراق وتبرز اهميتها من خلال الاستنتاجات التالية:

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

اولاً: تأمين المشتقات النفطية للعراق بدلا من استيرادها بمبالغ كبيرة مما يعرض البلد الى شروط الاسواق الخارجية.

ثانياً: تحقيق قيمة مضافة اكبر للنفط المنتج بدلا من تصديره بالكامل على شكل مادة خام.

ثالثا: تنويع الصادرات النفطية التي تعتمد على تنويع انتاج بحيث تشتمل تلك الصادرات على المنتجات النفطية بدلا من التركيز على تصدير النفط الخام وذلك لإحداث التغير في الاقتصاد القائم على النفط وبشكل رئيس الى الاعتماد على الصناعة.

خامساً: تعد صناعة تكرير النفط من الصناعات ذات الاهمية الكبيرة في البلدان النفطية بشكل خاص لأنها تحفز صناعات اخرى متكاملة معهما تستخدم مشتقات التكرير في عملياتها الصناعية.

الهوامش

(١) في عام ١٩٣٢ مع شركة نفط الموصل البريطانية المحدودة، والثالثة مع شركة نفط البصرة البريطانية المحدودة في عام ١٩٣٨. رجاء خضير الربيعي، الصناعة النفطية في العراق وافاقها المستقبلية، مجلة كلية ادارة واقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية/جامعة بابل،العدد١٨،٢٠١٦، ص ٦٢-٦٣.

(٢) مزاحم الباجة جي: سياسي ودبلوماسي يعود جذوره الى اسرة موصلية ولد في الموصل عام١٨٩١ ولقبيلة شمر العربية اصبح في عام ١٩٢٤ عضواً في المجلس التأسيسي العراقي كممثل عن محافظة الحلة وزير العدل وممثل سياسي للعراق في لندن عام١٩٢٧ ووزيراً للداخلية في العراق عام١٩٣١ ومندوبا للعراق في عصبة الامم المتحدة ثم سفيراً متجولاً للعراق في الدول الاوربية. ويكيبديا الموسوعة الحرة شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

(٣) طالب حسين حافظ، النفط والسياسة في العراق دراسة سياسية استراتيجية، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد،٢٠١٧ص١٥٣.

(٤) مجموعة مؤلفين، العراق في التاريخ، بغداد،١٩٨٣،ص٦٧٤.

(٥) احمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة،٢٠٠٩، ص١٢.

(٦) مشعل حمودات، صناعة النفط في العراق،بغداد،١٩٦٦،ص٢٣.

(٧) فيصل احمد ابراهيم، صناعة تصفية النفط في العراق، مجلة النفط والعالم، وزارة النفط، العراق، العدد١١،كانون الثاني، ١٩٧٤،ص٤٣.

(٨) حسن عبد الحسن، النفط العراقي بين التأميم والتقسيم، دار المعارف،بغداد،١٩٨٠،ص٣٤.

(٩) المصدر نفسه،ص٤٤.

(١٠) غانم العناز، تاريخ وزارة النفط العراقية، شبكة الاقتصاديين العراقيين،ص٢.

(١١) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، عمان،ط١، ٢٠٠٦، ص٤٨٦.

(١٢) ناجي مزهر وهادي عبد الازيرج، الصناعة النفطية في العراق،ط١، بغداد،٢٠٠٩،ص٢٥.

(١٣) سيف الدين محمد الحديثي، النفط في العراق بين حقائق التاريخ ومتغيرات السياسة والاقتصاد، مجلة الدنانير، العدد٣، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، ص٧٣.

(١٤) غانم العناز، المصدر السابق، ص٢.

(١٥) محمد صديق شنشل البكري: ولد في مدينة الموصل سنه ١٩١٠لاسرة يرجع نسبها الى الخليفة ابي بكر الصديق(رض) اكمل دراسته الاولية في الموصل، واكمل القانون في بغداد وفي دمشق اكمل في معهد الحقوق، وفي باريس حصل على دبلوم القانون والاقتصاد السياسي. عين وزيرا للإرشاد في اول وزارة تشكلت بعد الثورة وقد استقال في شباط ١٩٥٩ عندما اتضح انه ورفاقه ابتعاد عبدالكريم قاسم عن مبادئ الثورة واهدافها ومن مؤلفاته المطبوعة(القومية والوطنية) طبعت في الموصل عام ١٩٣٨، توفي عام ١٩٩٠.. نقلا عن حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، الجزء الاول، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠، ص٧١٢.

(١٦) محمد مهدي كبة: ولد في سامراء عام١٩٠٠،والده هو العلامة والفقيه والشاعر محمد حسن كبة، من اسرة ال كبة العربية التي تنتمي الى قبيلة ربيعة بدأ تعليمه القراءة والكتابة في مدارس سامراء وفي عام ١٩١٧انتقل مع افراد عائلته الى الكاظمية وقد اكمل تحصيله في مدرسة الشيخ الخالصي الدينية وتدرج في تثقيف نفسه تثقيفا ذاتيا مستعينا ببعض افراد اسرته ممن كان لهم باع طويل في علوم الادب واللغة والمنطق، اما عن نشاطه السياسي ففي عام ١٩٣٥ اسهم في تأسيس نادي المثنى بن حارثة في بغداد وانتخب نائبا لرئيسه صائب شوكت وفي عام ١٩٣٧ انتخب نائبا في مجلس النواب واصبح عنصرا معارضاً لكل المخططات الرامية للنيل من حرية واستقلال العراق وهو من المؤيدين لثورة مايس ١٩٤١ للمزيد من التفاصيل ينظر.. جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة، الجزء الثالث، عن بيوتات الكاظمية للدكتور حسين علي محفوظ، بغداد، ١٩٧٠،ص١١٠-١١١.

(١٧) طالب حسين حافظ، النفط والسياسة في العراق، التاريخ الامتيازات الصراع الاحتلال (دراسة سياسية استراتيجية)، دار الكتب العلمية،بغداد،٢٠١٧، ص١٥٨.

(١٨) المصدر نفسه،ص١٥٩.

(١٩) طالب حسين حافظ، المصدر السابق،ص١٥٩.

(٢٠) غانم العناز، المصدر السابق،ص٢.

(٢١) نوري عبد راضي، مجلة نفطنا،العدد١١، ٢٠٠٥، شركة نفط الجنوب، ص١٣.

(٢٢) حميد عطية عبد الحسين الجوراني، الصناعة النفطية واثارها التنموية في جنوب العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة/ كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٢، ص٢٥.

(٢٣) غانم العناز، المصدر السابق، ص٣.

(٢٤) فاضل عباس شهاب الدين، هيكل الاستثمار في نفط العراق، مجلة النفط والعالم، وزارة النفط، العراق،١٩٧٥،ص٣٢.

(٢٥) حكمت سامي سليمان، نفط العراق(دراسة سياسية واقتصادية)،دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر/دمشق،١٩٥٨، ص١٨٤.

(٢٦) مشعل حمودات، المصدر السابق،ص٢٤.

(٢٧) ندى عبد الامير محمد، واقع صناعة تكرير النفط الخام في محافظة البصرة وافاقها المستقبلية، دبلوم عالي في اقتصاديات الطاقة غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة،٢٠١٩،

(٢٨) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق،ص١٨٣-١٨٤.

(٢٩) سيف الدين محمد الحديثي، المصدر السابق، ،ص٧٤.

(٣٠) ابراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، بيروت،١٩٦٧، ص٢٠٩

(٣١) نجم محمود، المقايضة برلين- بغداد، منشورات الغد،لندن،١٩٩١،ص٣٤٧.

(٣٢) حميد عطية عبدالحسين الجوراني، المصدر السابق،ص٢٧.

(٣٣) احمد عبد الحافظ، مصافي البصرة بين النشأة والتوسع، مجلة النفط والعالم، العدد٤٣، ١٩٧٦، ص١١٦.

(٣٤) وفي عام ١٩٧٦ الغيت رئاسة مصفى البصرة واصبحت تسمى المنشأة العامة لتصفية النفط في المنطقة الجنوبية وفي عام ١٩٩٧ تم دمج المنشاة العامة لتصفية النفط في المنطقة الجنوبية مع المنشاة

العامة لصناعة الغاز وجعلها منشاة واحدة سميت المنشاة العامة لصناعة الغاز في المنطقة الجنوبية وتأسيس شركة مصافي الجنوب شركة عامة بدلاً عن المنشأة. فاضل الشهابي، المصافي العراقية بين الواقع والطموح، مجلة النفط والعالم،العدد٣٢، اذار ١٩٧٦، ص٣٩.

(٣٥) سامي محمود حلمي، مصفى البصرة، مجلة النفط والعالم، وزارة النفط، العراق، تشرين الثاني،١٩٧٤ ، ص٤٧.

(٣٦) القانون: المادة الاولى تؤمم بقية الحصص الشائعة في عمليات شركة نفط البصرة المحدودة وتؤول الى الدولة ملكية جميع الحقوق والاموال المتعلقة بتلك العمليات للدولة العراقية، وتؤدي الدولة تعويضا عما ال اليها من اموال وحقوق وموجودات بموجب المادة الاولى من هذا القانون، وان لا يؤثر هذا القانون على الحقوق والمزايا والطلبات التي تستحق للدولة ازاء شركة نفط البصرة المحدودة او المساهمين فيها الناتجة عن الاثار المالية لأي ترتيبات مهما كانت طبيعتها كما تنقل الى شركة النفط الوطنية العراقية ملكية جميع الاموال والحقوق والموجودات التي الت الى الدولة بموجب هذا القانون. وان تخصص المحاكم العراقية حصرا بالنظر في اي خلاف يتعلق بتنفيذ هذا القانون، كما نص على استمرار الموظفين والعمال في شركة نفط البصرة المحدودة في العراق وفق نفاذ هذا القانون في الخدمة لدى شركة النفط الوطنية العراقية.. للمزيد من التفاصيل ينظر عبد الله السياب، قانون تأميم الحصص الاجنبية المتبقية في شركة نفط البصرة، مجلة عالم النفط، وزارة النفط العراقية، العدد٣٢، اذار،١٩٧٦،ص٧.

(٣٧) نداء حسين شناوة، واقع شركات النفط الوطنية والاستثمار في الصناعة النفطية في العراق، دبلوم عالي غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة ،٢٠١٤،ص٧.

(٣٨) المصدر نفسه،ص٨.

(٣٩) علي هادي الجابر، في الذكرى الاولى لتأميم شركة نفط البصرة، مجلة النفط والعالم، وزارة النفط العراقية، العدد٢٩، كانون الاول،١٩٧٦، ص٨.

(٤٠) علي هادي، نفط العراق وصناعته، مجلة النفط والعالم، وزارة النفط، العراق، العدد٣٨، تشرين الثاني، ١٩٧٦، ص٢٦.

(٤١) المصدر نفسه ،ص٢٧.

(٤٢) سهام احمد العزاوي، تطور صناعة النفط في العراق، مجلة النفط والعالم، العدد١٧، ايلول ١٩٧٤، ص١٠.

(٤٣) عبدالمجيد شهاب التكريتي، تصنيع البترول والتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة النفط والعالم، العدد١٥،١٩٧٤،ص٦.

(٤٤) المصدر نفسه،ص٧.

(٤٥) سهام احمد العزاوي، المصدر السابق،ص١١.

(٤٦) سامي احمد عباس، مصفى الدهون في البصرة، مجلة النفط والعالم، وزارة النفط، العراق العدد ٤٥، حزيران،١٩٧٧ص٦٣.

(٤٧) المصدر نفسه،ص٦٤.

(٤٨) سجاد صادق الهيد، واقع وافاق الاستثمار في صناعة تكرير النفط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠١١، ص٢٠.

(٤٩) عبد المنعم جاسم الجبوري، خطط الحكومة لتوسيع صناعة تصفية العراق، مجلة النفط والعالم، العدد ٣٢، وزارة النفط، العراق، اذار ١٩٧٦،ص٢٩.

(٥٠) عبدالحميد العلوجي، الاصول التاريخية للنفط العراقي، بغداد،١٩٧٣،ص٣٤.

(٥١) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق،ص٩٨.

(٥٢) جاسب عبد السادة خنجر، صناعة تكرير النفط في الامارات والسعودية ٢٠٠٠-٢٠١٢، دبلوم عالي، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠١٥،ص٥٥.

(٥٣) محمد رضا ابو معاش، اقتصاديات نقل النفط مع التطبيق على صناعة النفط العراقي خلال الثمانينات والتسعينات، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر،٢٠٠٠، ص١٠٣.

(٥٤)محمد علي الزيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وقضايا المستقبل، دار الملاك، مصر، ٢٠٠٩، ص١٣٠.

(٥٥) نداء حسين شناوة، المصدر السابق،ص٨-٩.

(٥٦) حسن لطيف كاظم الزبيدي واخرون، النفط العراقي والسياسة النفطية في المنطقة في ظل الاحتلال الامريكي، ط١، ٢٠٠٧، ص٢٠.

(٥٧) ندى عبد الامير محمد، المصدر السابق،ص٦.

(٥٨) ضحى كاظم لعيبي السدخان، الاهمية الاستراتيجية للنفط العراقي للمدة ١٩٧٠-٢٠١٠، اطروحة دكتوراه كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٣، ص٢٢.

(٥٩) جدعان المساري، ما بين الحربين.. اقتصاد ما بين حرب ورماد، دار الفهد، الرياض، ٢٠٠٠، ص٤٩-٥٠.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies